

بيروت في ٢٠١٧/٦/٦
منشور رقم: ٢٠١٧/٥

الرقم: ٢٠١٧/٢٣٩

حضرة الزميل الكريم،

الموضوع: تكليف وزارة المالية بدراسة خبراء المحاسبة.

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وعطفاً على كتابنا تاريخ ٢٠١٧/٥/٢٢ لمعالي وزير المالية بواسطة مدير
الواردات،

وحيث أننا لتاريخه لم يردنا أي ردّ من هذه المرجعيات حول المعالجة المناسبة لهذه المسألة، فإننا نطلب من
كافة الزملاء التريث في تقديم المعلومات إلى وزارة المالية وذلك إفساحاً في المجال لمزيد من الوقت لمتابعة
هذه المسألة مع الوزارة المعنية.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النقيب
سليم عبد الباقي

بيروت في ٢٢/٥/٢٠١٧

الرقم : ٢٠١٧/٢١٩

معالي وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل المحترم

بواسطة : حضرة مدير الواردات الأستاذ لوي الحاج شحاده المحترم

الموضوع : تكليف وزارة المالية بدراسة خبراء المحاسبة.

تحية طيبة وبعد

في إطار التعاون بين وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان والقائم لسنوات طويلة على حسن التعاون والإيجابية التي كان لها المساهمة الفعالة في تفعيل التصاريح الضريبية والجباية وإرشاد المكلفين من خلال خبراء المحاسبة على القرارات والتعليمات الضريبية والتقيّد بأحكام القانون بالرغم من كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها كافة القطاعات الاقتصادية في البلد حتى أصبح المكلفون بالضرائب من كافة قطاعات الأعمال يعتمدون على الخبير كصلة الوصل بينهم ووزارة المالية (بل أكثر من ذلك جباة مجانيين للوزارة) مما كان له مردوداً إيجابياً على تحسين الجباية وإلتزام القانون وإنخفاض الاعتراضات والشكاوى بشكل ملحوظ.

إننا ننظر إلى زيادة فاعلية هذه العلاقة وهذا الترابط في الأعمال بين وزارة المالية وخبراء المحاسبة وهؤلاء بمعظمهم إما يشرفون أو يساعدون في إعداد تقديم النسبة الكبرى من تصاريح الشركات على مختلف أنواع هذه التصاريح وتلك الشركات. وهم حالياً منكبون على التصاريح الإلكترونية لشركات الأموال عن أعمال سنة ٢٠١٦ الواجب تقديمها قبل ٢٠١٧/٥/٣١ ومعالجة بعض العوائق في إرسال هذه التصاريح وكذلك انشغالهم في وضع تقارير مفوضي المراقبة عن السنة المذكورة.

معالي الوزير أؤكد لحضرتكم وقوفي إلى جانبكم في قمع المخالفات والتهرب الضريبي ولكن لا أظن أن تكليف خبراء المحاسبة سيكون ذات ايجابية في تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين ومكافحة التهرب الضريبي، أو في بناء الثقة كركن أساسي للإقتصاد الوطني. وكذلك، أثرها على العلاقة المتبادلة والتعاون بين خبراء المحاسبة ومراقبي وزارة المال.

معالي الوزير إن القرار بالدرس بداية أو عدمه نهاية هو من حقكم وإختصاصكم ولكنني أعوّل على حكمتكم ومعرفتكم وحسن تقديركم لمعالجة هذه المسألة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النقيب
سليم عبد الباقي